

# سياسة حماية الطفل: تحليل الوضع الحالي

قسم السياسات إدارة البحوث والسياسات

- الأهداف العامة ونطاق سياسة حماية الطفل
  - إطار العمل التحليلي
- نتائج تحليل الوضع الحالى: واقع الأطفال ، والإطار التشريعي، والجهات المعنية
  - نتائج دراسات المقارنة لنظم الحماية في دول أخرى
    - التوجه العام لسياسة حماية الطفل

- الأهداف العامة ونطاق سياسة حماية الطفل
  - إطار العمل التحليلي
- نتائج تحليل الوضع الحالى: واقع الأطفال ، والإطار التشريعي، والجهات المعنية
  - نتائج دراسات المقارنة لنظم الحماية في دول أخرى
    - التوجه العام لسياسة حماية الطفل

# الأهداف العامة ونطاق سياسة حماية الطفل

#### مرتكزات السياسة:

- المحور الاستراتيجي الخامس لخطة دبي الاستراتيجية 2015
- المادة (5) من قانون إنشاء هيئة تنمية المجتمع (12/ 2008 المعدل بموجب القانون 26/ 2008)
  - نتائج تحليل الوضع الحالي للخطة الاستراتيجية لهيئة تنمية المجتمع (2010-2014)

#### النطاق

- النطاق الجغرافي: إمارة دبي
- الفئة العمرية: الأطفال دون
- 18 سنة من الإمار اتيين وغير

الإمار اتبين المتواجدين في دبي

بشكل دائم أو مؤقت

#### مجالات الحماية

- حماية لجميع الأطفال من:
  - الإساءة
  - الإهمال
  - الاستغلال
- حماية لأطفال في وضعيات خاصة مثل:
  - المخالفون للقانون (الأحداث)
- المحرومون من البيئة العائلية بصفة دائمة أو مؤقتة
  - ذوو الإعاقة
  - المحرومون من بعض أو كل عناصر الهوية
    - الأطفال الذين يعتمدون على المواد المؤثرة
      - الأطفال المصابون بمرض نقص المناعة
        - عمالة الأطفال

#### الأهداف العامة

تسعى سياسة حماية الطفل لضمان توفير

الحماية لجميع الأطفال في إمارة دبي

وذلك من خلال:

- •تعزيز أحقية الطفل في الحماية
- توافر مناخ عام يدعم الوقاية
- تطوير نظام متكامل يتضمن الخدمات

والمعايير والأليات ويوضح أدوار

الجهات المعنية وطرق التنسيق بينها

- الأهداف العامة ونطاق سياسة حماية الطفل
  - إطار العمل التحليلي
- نتائج تحليل الوضع الحالي: واقع الأطفال ، والإطار التشريعي، والجهات المعنية
  - نتائج دراسات المقارنة لنظم الحماية في دول أخرى
    - التوجه العام لسياسة حماية الطفل

# إطار عمل تحليلي لسياسة حماية الطفل

الغاية: سياسة شاملة تضمن حماية جميع الأطفال في دبي من جميع أنواع الإساءة والإهمال والاستغلال وتوفير الرعاية الخاصة لمن هم في حاجة إليها الفئة المستهدفة: الأطفال دون 18 سنة من الإماراتيين وغير الإماراتيين المتواجدين في دبي بشكل دائم أو مؤقت

المعتقدات والثقافات والممارسات السائدة

الإطار التشريعي والقانوني

المحدّدات

جهات محددة الأهداف والأدوار

آليات تعاون وتنسيق محددة ومفعلة

شمولية التغطية من التعزيز إلى الوقاية إلى الاستجابة

شمولية الإجراءات: الدعم، التعرف المبكر، الإبلاغ، الإحالة، التحقيق، التدخل، الدمج، المتابعة

متابعة وتقييم أداء الجهات

المسائلة على مستوى أداء الجهة وأداء النظام

①

- متطلبات الحماية وآليات العمل والإجراءات أكثر وضوحا
  - مجتمع أكثر وعيا بحق الطفل في الحماية
  - شمولية في حماية الأطفال من الوقاية إلى المتابعة
- نقص في عدد الأطفال الذين يتعرضون للضرر وسوء المعاملة

مكونات نظام الحماية

المخرجات

6



الموارد المالية

الموارد البشرية

الحو كمة

نظم

المعلو مات

الممكنات



- الأهداف العامة ونطاق سياسة حماية الطفل
  - إطار العمل التحليلي
- انتائج تحليل الوضع الحالي: واقع الأطفال ، والإطار التشريعي، والجهات المعنية
  - نتائج دراسات المقارنة لنظم الحماية في دول أخرى
    - التوجه العام لسياسة حماية الطفل

# أبعاد فهم واقع الأطفال في إمارة دبي

- الالتزام الحكومي تجاه الأطفال
  - الإحصاءات المتوفرة
- ما يعرض في الإعلام المحلي
  - رأي الآباء والأمهات
  - رأي طلبة المدارس
  - خصائص مجتمع دبي
- تأثير الإساءة والاستغلال والإهمال على الطفل والمجتمع

تولي الحكومة الإماراتية على المستوين الاتحادي والمحلي أولوية لقضايا الأطفال وهناك التزام سياسي واضح يحض على توفير المناخ الأمثل لبقاء الطفل ونموه وتطوره وتعزيز حقوقه والذي انعكس على تحقيق الأهداف النمائية للألفية والمتعلقة بحماية الطفل:

« لا مستقبل للسلام والرخاء ما دام في العالم طفل يبيت على الطوى وأم مكسورة الجناح لا عزاء لها» (الشيخ زايد رحمه الله)

« يجب توفير أفضل الإمكانيات التي من شأنها تزويد أبناء الوطن بالعلم والمعرفة وصقل مهاراتهم وخبراتهم وأعدادهم الإعداد الجيد للدخول إلى كافة مجالات العمل والإنتاج بروح عالية ورغبة صادقة حتى يظل عطاء الوطن متدفقا في كل المجالات وفي كافة الظروف» (سمو الشيخ خليفة بن زايد)

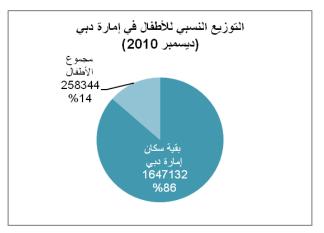
«نحن في الإمارات نحب رئيسنا وشعبنا ووطننا ونعيش أسرة واحدة، لأننا عرب ومسلمون، يحترم فينا الصغير الكبير، ويحنو الكبير على الصغير»

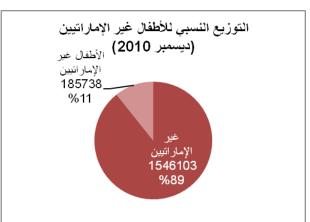
(سمو الشيخ محمد بن راشد)

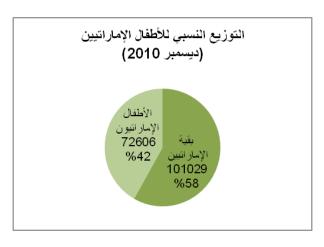
ما تم إنجازه	الأهداف النمائية للألفية والمتعلقة بحماية الطفل	
٧	القضاء على الفقر والجوع	<u></u>
٧	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	<u></u>
٧	تعزيز المساواة بين الجنسين	9
٧	تخفيض معدل وفيات الطفل	某
٧	تحسين الصحة النفاسية	É
٧	مكافحة فيروس المناعة البشرية	<b>+</b>
٧	كفالة الاستدامة البيئية	<b>%</b>

المصدر: الأمم المتحدة

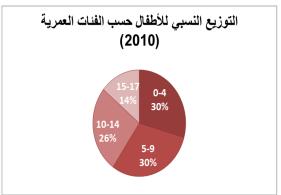
في 2010، بلغ عدد الأطفال الإماراتيين 72606 وعدد الأطفال غير الإماراتيين 185,738، ويعتبر معدل الزيادة الطبيعية عال نسبيا بالإضافة إلى كون دبي إمارة ذات قوة اقتصادية وسياحية تستقطب سنويا أعدادا كبيرة من الأسر المقيمة أو الزائرة، مما يدعو إلى ضرورة توافر بيئة محمية تساعد الأطفال على التطور والنمو السليمين.

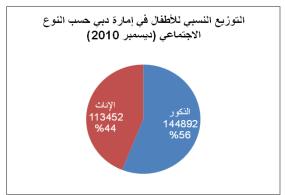






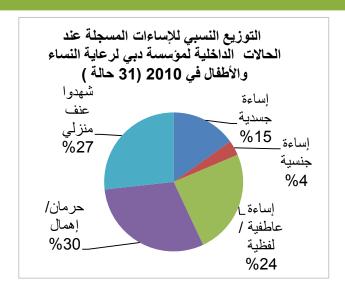
نسب الزيادة الطبيعية في إمارة دبي				
2010	2009	2008	السنة	
4.50%	4.48%	4.51%	إماراتيون	
0.85%	0.94%	0.93%	غیر إماراتیین	
1.19%	1.27%	1.27%	إجمالي	

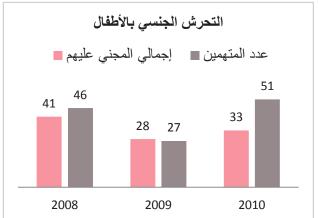




المصدر: النظام الإحصائي لمركز دبي للإحصاء

# بالرغم من الالتزام الحكومي، لا يفسح الوضع الحالي لحماية الطفل في إمارة دبي المجال لمعرفة حجم المشكلة الحقيقي، ويتزايد تدريجيا عدد الأطفال الذين يتعرضون للإساءة والإهمال والاستغلال بكافة أنواعه





المصدر: شرطة دبي

	-ي ١٥ و ١٥ و ١
إيواء 31	• تعاملت المؤسسة مع 65 حالة إساءة للأطفال وتم
	منوا بالأحرافة الم 135 القرون من المارة

- تم التعامل مع 8 حالات أطفال ضحايا للإتجار بالبشر
  - بعض الحالات لم تكن لها هوية
- ورد 47 اتصال مباشر للتبليغ عن إساءة في حق طفل و152 اتصال للتبليغ عن عنف منزلي

المصدر: مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

العنف المنزلي		
2010	2009	السنة
102	70	البلاغات عند الشرطة

المصدر: شرطة دبي

في 2010 ·

# ...هناك زيادة في عدد الأحداث والمتعرضين للتنمر والمشاكل النفسية والمتعاطين للمواد المؤثرة على العقل



المصدر: محاكم دبي

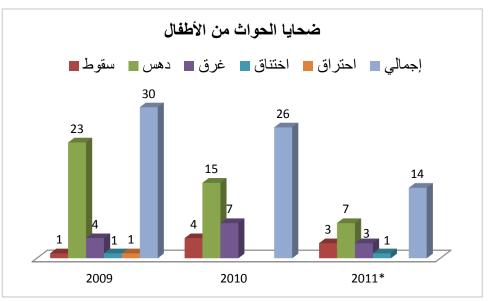
المجموع (%)	الذكور (%)	الإناث (%)	التنمّر/ البلطجة
46.6	62.7	35.8	نسبة الطلاب الذين كانوا جزءا من مواجهة بدنية مرة أو أكثر من مرة خلال 12 شهرا الماضية
22.8	25.8	20.7	نسبة الطلاب الذين تعرضوا إلى التنمر (bullied) من قبل آخرين خلال ال 30 يوما الماضية

مجموع (%)	الذكور (%) ال	الإناث (%)	الصحة النفسية
15.5	14.2	16.3	نسبة الطلاب الذين فكروا بجدية في الانتحار خلال ال12 شهرا الماضية
12.6	12.4	12.5	نسبة الطلاب الذين حاولوا الانتحار مرة أو أكثر من مرة خلال ال 12 شهرا الماضية

المجموع (%)	الذكور (%)	الإناث (%)	التدخين
9.8	15.6	5.8	نسبة الطلاب الذين استخدموا السجائر ليوم أو أكثر من يوم خلال ال 30 يوما الماضية
82.1	83.7	79.4	نسبة الطلاب المدخنين الذين جربوا السجائر قبل سن ال 14 سنة

المصدر: مسح منظمة الصحة العالمية لطلبة المدارس في دولة الإمارات (2010) (الأعمار 13-15 سنة)

# إضافة إلى ما سبق، يتعرض أطفال لإصابات قد تصل إلى حد الوفاة نتيجة الحوادث المختلفة بسبب الإهمال أو عدم اتباع إجراءات الأمن والسلامة





المصدر: شرطة دبي

المصدر: شرطة دبي

\* إحصائيات 2011 لغاية شهر أكتوبر

#### أسباب حوادث الأطفال

- إهمال الوالدين،
- عدم اتخاذ احتياطات السلامة الكافية، خصوصاً بالقرب من النوافذ
   والشرفات،
  - تأثر الأطفال بأفلام الإثارة والعنف،
- وجود مسابح داخل المنازل بالقرب من مخارج يستخدمها أطفال أو أماكن يلعبون فيها

الإصابات المرورية حسب وضعية الطفل (2010) 9-17 سنة 8-1 سنوات الفئة العمرية 2010 2009 2010 2009 سائق 15 14 1 2 راكب 68 47 55 52 مشاة 23 17 25 40

المصدر: شرطة دبي



# عدد الأطفال الذين يعيشون في وضعيات تجعلهم أكثر عرضة للتضرر وتحتاج رعاية خاصة في تزايد...

عقود الزواج التي قد يكون أحد أو كلا طرفيها طفلا				
2010	2009	2008	الفئة	
1	0	2	أحد الزوجين أصغر من 15 والأخر 15-19	
17	11	17	كلا الزوجين 15-19	
13	11	12	أحد الزوجين أصغر من 15 والزوج الأخر أكبر عن 19	

دبي	محاكم	المصدر:
-----	-------	---------

فئات تحتاج إلى رعاية خاصة		
2010	الفئة	
3100	الأيتام والقصر	
90 مع أسر حاضنة	مجهولي النسب/	
20 في فيلا خاصة	مجهولي الأبوين	
1292 (تقديري حسب	ذوي الإعاقة	
نتائج الدراسة الاجتماعية		
(2011		

المصدر: مؤسسة دبي للأوقاف وشؤون القصر هيئة تتمية المجتمع

#### أطفال السجينات:

- كل 6 سجينات من الامهات واطفالهن يتشاركن غرفة واحدة تكفي لسجينتين فقط
  - ينام الاطفال مع امهاتهم على فرش على الارض مما يعرضهم لمخاطر الدهس.
    - الغرف تفتقر للتهوية والاضاءة والهدوء.

المصدر: من تقرير زيارة لوفد هيئة تنمية المجتمع إلى سجن النساء. عدد الأطفال وقت الزيارة (17/ 1/ 11)= 58

#### فئات أخرى لا توجد إحصاءات عنها:

- الأطفال المتسربون من المدارس
  - الأطفال العاملون
  - الأطفال المتسولون
- الأطفال الذين يعتمدون على المواد المؤثرة
  - الأطفال المصابون بمرض نقص المناعة المكتسب
    - الفتيات اللاتي يتعرضن للختان

بالرغم من أن الإحصاءات المتوفرة لا تعكس الحجم الحقيقي للمشكلة، إلا أن التغطية الإعلامية المتكررة توحي بأن الأعداد الحقيقية تفوق إلى حد كبير الإحصاءات المعلنة، كما تظهر مدى اهتمام الرأي العام بالموضوع:



# أبدى الآباء والأمهات تخوفهم من واقع الأطفال في دبي وتكرر حدوث الإساءة ودعوا إلى نظام أكثر فعالية في حماية الأطفال:

#### قضايا الآباء

- غياب التدقيق الأمني على الخدم والعمال المساعدين في المنازل
- تزايد عدد العمال غير المتزوجين والقاطنين في العديد من الأحياء السكنية
- نقص التوعوية بنظام الحافلات المدرسية وتفعيله من جهة مستخدمي الطريق
  - انتشار استخدام الهاتف النقال والانترنت بين الأطفال
- نقص المسؤولية المجتمعية وعدم اهتمام الناس ببعضها البعض (الجار ، إمام المسجد...)
  - اختلاف مفهوم الإساءة في المجتمع
  - غياب الأب لدواعي العمل أو السفر أو عدم الوعي بدوره في التربية
- نظرة المجتمع للطفل على أنه «جاهل» وليس له القدرة الكاملة على الاستيعاب وتحمل المسؤولية
  - عدم وجود جهة واضحة للتبليغ عند العلم أو الاشتباه بوقوع إساءة في حق طفل
    - عدم وجود نظام موحد لحماية الطفل بين مختلف الإمارات
  - عدم وجود عاملين مؤهلين في الحضانات، وانتشار الحضانات التي تدار من المنازل
    - مشاكل التسرب والعنف في المدارس
- هناك ضغوط على المرأة العاملة وغياب التشريعات التي تساندها سواء في فترة ما بعد الوضع أو السنوات الأولى في عمر الطفل
  - لا توجد حضانات في موقع العمل
  - ترك الأطفال في مراكز التسوق والأماكن العامة بدون رقابة وفي حوزتهم مبالغ مالية كبيرة
  - تزايد تداول الحبوب المؤثرة على العقل والسلاح الأبيض والإقبال على الألعاب الإلكترونية العنيفة

أكد أطفال المدارس ثقتهم في جهاز الشرطة لبث الأمن والاستنجاد به عند الحاجة، ولكن أبدوا تخوفا من مشاكل التعرض للتنمر والغرباء و سهولة الحصول على المواد المؤثرة، وطالبوا بمزيد من التوعية بحقوقهم وكيفية التصرف عند حدوث إساءة:

قضايا الطلبة	
<ul> <li>قلة اهتمام الآباء والأمهات بالجانب العاطفي للأطفال وعدم ورقابة الأبناء</li> </ul>	المنزل
• توفر وسائل التقنيات المختلفة (الموبايل، الانترنت،) دون توعية الأبناء بالطريقة الأمثل لاستخدامها	
• تعرض الطفل لمخاطر انتقام الخدم والناتجة عن سوء المعاملة عند غياب الأم والأب	
• ثقافة المجتمع والمنزل لا يساعد الطفل على التحدث حين تعرضه للاعتداء والتحرش	
• نقص الرقابة الإعلامية على البرامج المخلة والمؤثرة على المجتمع	
<ul> <li>التنمر من قبل الأطفال الأكبر سناً في المدرسة و في الحافلات المدرسية</li> </ul>	المدرسة
<ul> <li>التحرشات الجسدية بين الطلاب</li> </ul>	
<ul> <li>قلة اهتمام بعض الإدارات المدرسية بأمن وسلامة الأطفال</li> </ul>	
- عدم إلمام الطفل بحقوقه وواجباته وأسلوب التعامل مع الخطر	
<ul> <li>محدودية دور الأخصائي الاجتماعي في المدرسة</li> </ul>	
- بيع السجائر والمواد غير المرخصة وأشرطة أفلام للأطفال دون السن القانوني ودون رقابة	مراكز
<ul> <li>مناظر وتصرفات مخلة بالآداب وسلوكيات تتنافى مع القيم والعادات المحلية</li> </ul>	التسوق
<ul> <li>قلة الرقابة من بعض الأهل لأطفالهم في المراكز وإعطائه مبالغ كبيرة من المال</li> </ul>	
- الخطر من عبور الشارع أو استخدام الدراجات الهوائية بسبب السرعة الفائقة في الشوارع	الشارع
<ul> <li>سهولة تداول المواد المؤثرة على العقل بين الأطفال</li> </ul>	
- اضطرار بعض الأطفال للعمل لتلبية احتياجات الأسرة وقد يتعرضون للاستغلال	
<ul> <li>الخوف من العمال وغير المتزوجين الذين يقطنون شققا قريبة من سكن الطفل</li> </ul>	

# يتميز مجتمع دبي بالتنوع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ولذلك تأثير مباشر على المعتقدات والممارسات القائمة بشأن حماية الطفل:

#### انعكاساتها على واقع حماية الطفل

#### الخاصية

التنوع الديني والثقافي

- اختلاف مفاهيم الإساءة والإهمال والاستغلال
- اختلاف أساليب التربية والتأديب وحدود السلطة الأبوية
- اختلاف في تحديد من هو «الطفل» وفهم الحقوق التي يجب أن يتمتع بها
  - اختلاف في مسؤولية الإبلاغ عن حالات الإساءة أو التعامل معها
    - تأثر الأفراد عامة والأطفال خاصة بممارسات الثقافات الأخرى
- ضعف تمثيل الأطفال في المجتمع (14% من إجمالي السكان سنة 2010)
  - سرعة الدوران السكاني (changing population)
- الرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية المجانية تختلف حسب جنسية الطفل (إماراتي أو غير إماراتي)
  - عيش الطفل ضمن أسرة معيشية تضم أقارب وغير أقارب (مستخدمين)
    - اختلاف مستوى التعليم والوعى بقضايا حماية الطفل
  - وجود نسبة كبيرة من العمال الذكور غير المتزوجين أو الذين يعيشون بعيدا عن أسرهم
- خروج الأبوين إلى العمل والاعتماد على مستخدمين قد لا يكونون على وعي أو كفاءة بحماية الطفل أو قد بشكلون خطر اعليه
  - غلاء المتطلبات المعيشية
  - تأثر الرقابة المادية والمعنوية على الأطفال
  - تأثر نمط عيش الأسر وكيفية قضاء وقت الفراغ عند الأطفال ( التأثر المتزايد بالوسائل التقنية)
    - عدم وعي الزائر بالقوانين/ الإجراءات المحلية التي تحمي الطفل
      - عدم الإلمام المعمق بخلفية الزائر
        - دخول المواد الممنوعة

التركيبة السكانية

الأوضاع الاقتصادية

السياحة

# لقد أثبتت الأبحاث والدراسات الانعكاسات السلبية التي تطرأ على حياة الطفل من جراء التعرض إلى الإساءة أو الإهمال أو الاستغلال وتظل معه حتى عندما يكبر:



#### النمو الطبيعي للطفل يتأثر بالإساءة



- قد يتعرض أكثر من شخص للإساءة في نفس الأسرة
- الطفل ضحية الإساءة قد يتحول إلى مسبب للإساءة عندما يكبر
- من الصعب كسر حلقة الإساءة من دون تدخل من جهات مختصة

- تأثير بدني
- تأثير جنسى
- تأثير نفسى
- تأثير سلوكي واجتماعي
- تأثير الإساءة قد يتواصل حتى عندما يكبر الطفل
- مدى التأثر يرتبط بتعدد الإساءة التي يتعرض لها الطفل، عمر الطفل، مدى تكرار الإساءة (frequency) وشدة الإساءة (severity)

يتعرض للإساءة، فإن الطفل الذي تعرض للإساءة يكون عندما يكبر أكثر احتمالا إلى:

• مقارنة مع الطفل الذي لم

للاساءة

- المعاناة من صعوبات التعلم
  - ارتكاب جرائم
- الاعتماد على المواد المؤثرة
- الفشل في تكوين أسرة صالحة

المصدر: مراجعات أدبية

# واقع الأطفال: أهم النتائج

- الإحصاءات الحالية لا تعبر عن حجم المشكلة الحقيقى
- يتعرض الأطفال لجميع أنواع الإساءة والاستغلال والإهمال
- يتزايد تدريجيا عدد الأطفال الذين يتعرضون للإساءة أو يعيشون في وضعيات تجعلهم أكثر
  - عرضة للتضرر أو تتطلب رعاية ودعما خاصين
- يعكس مجتمع إمارة دبي العديد من الخصائص التي تخلق تحديا في ضمان حماية الأطفال من

الأذي

- الأهداف العامة ونطاق سياسة حماية الطفل
  - إطار العمل التحليلي
- نتائج تحليل الوضع الحالي: واقع الأطفال ، والإطار التشريعي، والجهات المعنية
  - نتائج دراسات المقارنة لنظم الحماية في دول أخرى
    - التوجه العام لسياسة حماية الطفل

# منهجية تحليل الإطار التشريعي والقانوني

مراجعة البحوث و الدر اسات ذات العلاقة

مراجعة الاتفاقيات الدولية التي لها علاقة بالطفل وصدقت عليها الإمارات

حصر وتحليل القو انين الاتحادية والمحلية التي لها علاقة بالطفل

الفجوات القانونية ضمن مجالات الحماية التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل

#### تقييم الفجوات

حجم الأطفال المتأثرين مدى تأثير الفجوة على أداء وفعالية نظام الحماية + + مدى إمكانية التعامل مع الفجوة

تأثير محدود = 1  $\longrightarrow$  تأثير كبير = 3 | حجم صغير = 1  $\longrightarrow$  حجم كبير = 3 | سهولة في التعامل = 1  $\longrightarrow$  صعوبة في التعامل = 3

فجوة ذات أثر مهم تقييم الفجوة بين 7 نقاط و9 نقاط

فجوة متوسطة الأثر تقييم الفجوة بين 4 نقاط و6 نقاط



فجوة محدودة الأثر تقبيم الفجوة ≤ 3 نقاط



22

# إن كثرة القوانين الحالية التي تمس جوانب الحماية تقلل من وضوح الإطار التشريعي للتعامل مع الموضوع، وتصَعب من الإلمام بها ومن ثمَ تطبيقها:

#### القوانين المحلية المتعلقة بحماية الطفل

- أمر محلي رقم (11) لسنة 2003م بشأن الصحة العامة وسلامة المجتمع في إمارة دبي
  - قانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن إنشاء مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر
  - قانون رقم (15) لسنة 2007 بإنشاء مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال
    - قانون إدارة الموارد البشرية لحكومة دبي رقم (27) لسنة 2006
      - قانون رقم (13) لسنة 2007 بإنشاء هيئة الصحة في دبي
    - قانون رقم (12) لسنة 2008 بإنشاء هيئة تنمية المجتمع في دبي
      - قانون رقم (11) لسنة 2009 بشأن مجلس دبي الرياضي
      - مرسوم رقم (12) لسنة 2009 بإنشاء مؤسسة اندماج
  - نظام رقم (3) لسنة 2008 بشأن استعمال وترخيص الدراجات المائية في إمارة دبي
- قرار إداري رقم (374) لسنة 2009م بشأن تعديل بعض أحكام القرار الإداري (353) لسنة 2008م الخاص بإصدار اللائحة التنفيذية للنظام رقم (2) لسنة 2008 في شأن تنظيم النقل المدرسي في إمارة دبي
  - إجراء إصدار إذن دخول عمل ادارة الجنسية والاقامة للفئات المساعدة ومن في حكمهم للمواطن والوافد
    - قرار المجلس التنفيذي رقم (14) لسنة 2011 بشأن تشكيل فريق السلامة المرورية في إمارة دبي

#### مشاريع القوانين الاتحادية المتعلقة بحماية الطفل

- مشروع قانون مجهولي النسب
   مشروع قانون التعليم الإلزامي
- مشروع قانون حقوق الطفل

مشروع قانون الأحداث

# تصنيف القوانين الاتحادية المتعلقة بحماية الطفل (40 قانونا)

- القوانين الخاصة بالجنسية
- قوانين الأحوال الشخصية والحضانة
  - القوانين الخاصة بالطفولة
    - قوانین الموارد البشریة
  - قوانين الخدمات الاجتماعية
    - القوانين الخاصة بالصحة
  - القوانين الخاصة بالسلامة
  - القوانين الخاصة بالتعليم
  - القوانين الخاصة بالرياضة
- القوانين الخاصة بالمرور والطرقات
  - القوانين الخاصة بالمعاشات
- القوانين الخاصة بالعمل المدني والعسكري
  - القوانين الجنائية

#### مجالات الحماية التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل

- تعريف الطفل
- جاهزية الجهات التي تقدم الرعاية أو الحماية من حيث معايير الصحة والسلامة وعدد
   وكفاءة العاملين
- الحق في الهوية والجنسية وحماية الطفل الذي حرم من بعض أو كل عناصر هويته
  - الحماية من أي إجراء تعسفي أو غير قانوني
  - الحماية من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة أو الإهمال
  - الحماية من الاختطاف أو البيع أو الاتجار بالطفل لأي غرض من الأغراض
    - الحماية من المواد المخدرة والمواد المؤثرة على العقل
      - الحماية من الاستغلال الاقتصادي
    - الحماية من الممارسات التقليدية التي تضر بالصحة
    - حماية الطفل المحروم بصفة مؤقتة أو دائمة من بيئته العائلية
    - حماية الطفل اللاجئ/ الذي يسعى للحصول على وضعية اللاجئ
      - حماية الطفل من الاشتراك المباشر في الحرب
        - حماية الطفل المتأثر بنزاع مسلح
        - حماية الطفل المخالف لقانون العقوبات
      - الرعاية والمساعدة الخاصة للطفل ذي الإعاقة

#### الاتفاقيات الدولية التي لها علاقة بحماية الطفل والتي انضمت إليها دولة الإمارات

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
  - اتفاقیة القضاء على جمیع أشكال التمییز ضد المرأة
    - و اتفاقية حقوق الطفل
    - اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها
  - اتفاقیة الأمم المتحدة لمكافحة الجریمة المنظمة عبر الوطنیة
- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص،
   وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم
   المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
  - اتفاقية منظمة العمل الدولية حول أسوأ أشكال عمل الأطفال (ILO 182)
  - اتفاقية منظمة العمل الدولية حول الحد الأدنى للسن (138 ILO)

# بعض الأمثلة عن الفجوات القانونية في مجال الحماية من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة أو الإهمال

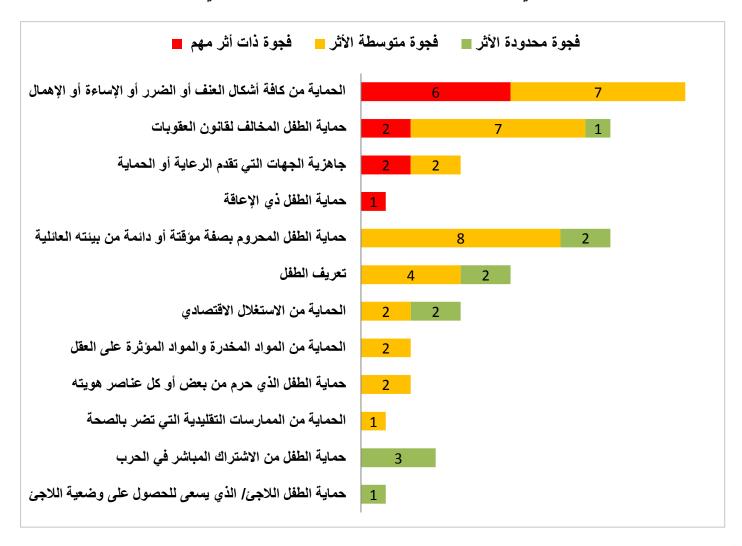
تقييم الفجوة	الفجوات
•	• لا يوجد تعريف لكل المصطلحات التي تتعلق بحماية الطفل
•	• لم يتم تحديد سبل الإبلاغ عن الإساءة
•	• نص مشروع قانون حقوق الطفل على إعطاء صفة الضبطية القانونية لعاملين في مجال حماية الطفل ضمن جهات محلية ولم يتم توضيح أدوار الجهات المحلية
•	• لا توجد تشريعات قائمة بخصوص العنف المنزلي
•	• لا توجد تشريعات قائمة تحدد مسؤولية الوالدين أو الأوصياء تجاه تشغيل عاملين مساعدين يعملون بصفة مباشرة مع أبنائهم وتأخذ بعين الاعتبار خلوهم من أي حكم في الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة، وامتلاكهم للمؤهلات اللازمة للتعامل مع الأطفال وضمان سلامتهم، وكيفية التصرف عند وقوع حادث أو أمر طارئ يهدد سلامة الطفل
•	• تتوفر الحماية الصحية المجانية للمواطنين، ويعالج غير الإماراتيين بدون رسوم عند الطوارئ ولكن لا توجد أية تشريعات تضمن الحماية الصحية للأم الحامل أو للأطفال غير الإماراتيين. إلى حد الآن لا يوجد قانون يلزم توفير التأمين الصحي لكل المقيمين غير الإماراتيين في الإمارة
•	• قائمة الأطفال في الحالات الصعبة الواردة في مشروع قانون حقوق الطفل غير شاملة لجميع الحالات التي تحتاج حماية أو هي عرضة للتضرر من الإساءة
•	• في مشروع قانون حقوق الطفل لم يتم توضيح الإجراءات التي يجب اتخاذها تجاه الأطفال المنتمين إلى أسر حصلت فيها حوادث إساءة سابقة لطفل أو أكثر فيها
•	• لا يوجد قانون يلزم الأهل باستخدام كرسي للطفل في السيارة أو استخدام حزام الأمان للأطفال الراكبين في الخلف

🔵 تقييم الفجوة ≤ 3 نقاط

و تقييم الفجوة بين 7 نقاط و 9 نقاط

### الإطار التشريعي والقانوني: أهم النتائج

توجد العديد من الفجوات التي تمس أغلب مجالات الحماية وتتفاوت في تأثيرها:



- الأهداف العامة ونطاق سياسة حماية الطفل
  - إطار العمل التحليلي
- نتائج تحليل الوضع الحالي: واقع الأطفال ، والإطار التشريعي، والجهات المعنية
  - نتائج دراسات المقارنة لنظم الحماية في دول أخرى
    - التوجه العام لسياسة حماية الطفل

# منهجية تحليل أدوار الجهات المعنية

أدوار الجهات حسب الخدمات التي تقدمها

أدوار الجهات حسب المهام التي تؤديها

أدوار الجهات حسب مجالات الحماية التي تغطيها

#### الفجوات على مستوى:

- وحدة الأهداف والاستراتيجيات
  - الحوكمة
  - التنسيق
  - الموارد البشرية
  - الموارد المالية
  - نظم المعلومات
  - الرصد والتقييم
    - المسائلة

تقدّم العديد من الجهات خدمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة في مجال حماية الأطفال، إلا أن هذه الخدمات تفتقر إلى التخطيط الاستراتيجي الممنهج والحوكمة الواضحة والتنسيق، إضافة إلى ذلك هناك غياب لنظم الرصد والمتابعة والتقييم الدقيقة:

#### جهات أخرى

- جمعية الإمارات لحقوق الانسان
  - السفارات
  - المؤسسات الخاصة
- جهات حكومية في إمارات أخرى
  - جمعيات القطاع الثالث
  - منظمات دولية (اليونيسف)

#### جهات محلية

- شرطة دبى
- النيابة العامة
- محاکم دبي
- مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر
- مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال
  - هيئة المعرفة والتنمية البشرية
    - هیئة الصحة
    - هيئة تنمية المجتمع
      - بلدیة دبی
    - هيئة الطرق والمواصلات
      - ديوان سمو الحاكم
      - ديوان سمو ولى العهد
- دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري

#### جهات اتحادية

- وزارة الشئون الاجتماعية
  - وزارة الداخلية
  - وزارة التربية والتعليم
    - وزارة الصحة
    - **وزارة العمل**
- المجلس الأعلى للأمومة والطفولة
  - وزارة الخارجية
    - وزارة العدل

# أدوار الجهات المعنية: أهم النتائج (1)

- بسبب غياب خطة وطنية واضحة للحماية، يبرز الوضع الحالي تفاوت التغطية في مجالات الحماية ومشاركة الجهات. في حين يكون لبعض الجهات حضور بصفة اجتهادية غير منصوص عليها في صلاحيات الجهة يغيب دور جهات أخرى معنية بشكل مباشر
- تلعب الجهات الاتحادية دورا مهما في سن التشريعات وتقديم بعض الخدمات على مستوى الإمارات ولكن غياب التنسيق بين بعض الجهات الاتحادية والجهات المحلية أدى إلى تشتت في تقديم الخدمات وتفاوت في المعايير
- تعنى العديد من الجهات المحلية بمجالات مختلفة من الحماية ولكن لا توجد شبكات تواصل مقننة وآليات عمل وتنسيق في تقديم الخدمات متفق عليها وطبقا لمعايير مدروسة
- و في ظل تداخل الأدوار وارتباط عمل بعض الجهات بجهات أخرى وأهمية توفر البيانات، لا توجد نظم أو قواعد بيانات تزيد من كفاءة العمل وتستخدم للتخطيط والمتابعة والتقييم

# أدوار الجهات المعنية: أهم النتائج (2)

- حماية الطفل لا تعتبر من الأولويات الاستراتيجية عند بعض الجهات وهناك تعددية في الاستراتيجيات الفردية التي لا تكمل بعضها لتحقيق حماية شاملة
- يقع تقديم الخدمات من منظور احتياجات وقدرات الجهة وليس احتياجات النظام ككل كما أن تقديم الخدمات يبقى تفاعليا أكثر منه استباقي
  - التوعية مقصورة على بعض الجهات وعلى بعض مجالات الحماية
    - المناصرة لقضايا حماية الطفل من قبل الجهات غير مفعلة
  - لا يتم الرصد والتقييم بشكل منهجي بين كل الجهات مما يترتب عنه جهل بحجم المشكلة الحقيقي ويصعَب من قياس مدى تأثير الخدمات المقدمة
    - لا توجد مسائلة على مستوى الجهات وعلى مستوى النظام بسبب غياب جهات إشرافية على المستويين الاتحادي والمحلى

# أدوار الجهات المعنية: أهم النتائج (3)

- دعم الأسر يقتصر في أغلب الأوقات على المساعدات المالية، وعدم توفر البيانات عن الأسر يجعل من الصعب استباق الوقوف على المخاطر التي قد يتعرض لها الأطفال وتوفير الدعم اللازم
- التعرف المبكر للحالات التي قد تحتاج حماية محدود جدا ومقتصر على المشاكل الصحية والإعاقات ويغيب التعرف على الأطفال الذين هم عرضة للانحراف أو التعاطي
- الإبلاغ الوجوبي عند العلم بوقوع إساءة غير مفعل وهناك تعددية في الخطوط الساخنة وتوفر أحدها من جهة أمنية كما أن هناك عدم إقبال عن الإبلاغ لعدم وضوح الاجراءات التي تتبع ونقص التوعية لكل الأطراف المعنية في هذا الجانب
- صعوبة إجراء التحقيق عند الجهات غير الأمنية بسبب غياب الضبطية القانونية والاعتماد على صدور إذن المحكمة مما يحد أو يبطأ من عمليات التدخل
  - التدخل لا يكون في أغلب الأوقات لمصلحة الطفل الفضلي
  - إعادة الدمج والمتابعة محدودة جدا بسبب النقص في الاختصاصات والموارد

# خلاصة تحليل الوضع الحالى لحماية الطفل

- ■يجب أن تحظى حماية الطفل بالأهمية القصوى نظراً لتغطيتها لشريحة هامة من المجتمع
  - ■نظراً للتنوع الكبير في مجتمع دبي فإن هناك اختلاف في المفاهيم تجاه أحقية الطفل في الحماية
    - لا تغطي التشريعات الحالية جميع المجالات المرجوة لحماية الطفل
    - ◄ برامج تعزيز أحقية الطفل في الحماية والتوعية والتعرف المبكر غير مفعلة
      - -الخدمات الحالية ينقصها التنظيم والتنسيق ووضوح الأدوار
- غياب نظام الإبلاغ والرصد يخفي الحجم الحقيقي للمشكلة ويصعب من التخطيط والتقييم
  - لا توجد جهة إشرافية واضحة وبالتالي هناك غياب للمسائلة
  - هناك نقص في القدرات البشرية والمالية والداعمة لنظام حماية الطفل

- الأهداف العامة ونطاق سياسة حماية الطفل
  - إطار العمل التحليلي
- نتائج تحليل الوضع الحالي: واقع الأطفال ، والإطار التشريعي، والجهات المعنية
  - نتائج دراسات المقارنة لنظم الحماية في دول أخرى
    - التوجه العام لسياسة حماية الطفل

# خلاصة تحليل دراسات المقارنة

قطر، البحرين، الأردن، تونس، النرويج، استراليا، المملكة المتحدة، سنغافورة	الدول المغطاة:
<ul> <li>خطة وطنية لحماية الطفل كمحور ضمن استراتيجية وطنية للطفولة</li> </ul>	أهم النتائج:
<ul> <li>تعديلات تشريعية جذرية لضمان توفر الإجراءات الكفيلة بتحقيق حماية ورعاية الطفولة</li> </ul>	
■ تعيين مفوض للأطفال (Ambudsman) لتعزيز حقوق الأطفال	
<ul> <li>نظام شمولي يأخذ بعين الاعتبار قطاعات العمل والصحة والتعليم والأمن والدعم الأسري</li> </ul>	
والاجتماعي	
<ul> <li>التركيز على الوقاية والتوعية والتعرف المبكر بالإضافة إلى الاستجابة لحالات الإساءة عند</li> </ul>	
وقوعها	
<ul> <li>شمولية الإجراءات المقدمة من التحقيق إلى التدخل والدعم والرعاية البديلة والمتابعة</li> </ul>	
<ul> <li>استحداث وتنفيذ نظام وطني منهجي لجمع البيانات اضافة الى إجراء البحوث الوطنية</li> </ul>	
<ul> <li>بناء القدرات من خلال التوعية والتدريب</li> </ul>	

- الأهداف العامة ونطاق سياسة حماية الطفل
  - إطار العمل التحليلي
- نتائج تحليل الوضع الحالي: واقع الأطفال ، والإطار التشريعي، والجهات المعنية
  - نتائج دراسات المقارنة لنظم الحماية في دول أخرى
    - التوجه العام لسياسة حماية الطفل

# بناءً على مخرجات تحليل الوضع فإن سياسة حماية الطفل تتطلب نظام متكامل وشامل

الأطر القانونية والتنظيمية

المحددات

#### ترسيخ وتعزيز حق الطفل في الحماية

إعادة الدمج والمتابعة

الاستجابة والتدخل

الوقاية

الأسس

دعم الأسر التعرف المبكر الإبلاغ والإحالة والتأهيل والمتابعة والأطفال

الإجراءات المطلوبة

# تطوير تشريع محلي شامل لحماية الطفل يراكب ويعزز حق الطفل بالحماية

#### مكونات القانون

#### الصيغة التشريعية المقترحة

- ◄ يراعي متطلبات الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة
  - ◄ يعرَف نطاق ومجالات الحماية
  - ◄ يوضَح الحقوق والمسؤوليات والصلاحيات لكل من يحيط الطفل
- ◄ يحدد أدوار الجهات المعنية وآليات العمل والتعاون والتنسيق
   بينها

قانون محلي لحماية الطفل في إمارة دبي

#### جهة التنفيذ

تتولى التنفيذ هيئة تنمية المجتمع بالتعاون والتنسيق مع دائرة الشؤون القانونية والجهات المعنية المحلية

# تطوير اجراءات ضمان الحماية وأسس الساد التنسيق بين الجهات المعنية

نظام حماية يضمن تكامل الأدوار وشمولية التغطية

إعادة الدمج والمتابعة	التدخل	الإبلاغ والإحالة والتحقيق	التعرف المبكر	ل / دعم الأسر	تعزيز الحق في الحماية من خلا التوعية والتخطي الإستراتيجي	تمثيل الأطفال ومناصرة حقوقهم
هيئة تتمية المجتمع بالتتسيق مع الجهات المعنية	مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بالتسيق مع الجهات المحلية العاملة في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والأمن والقضاء	مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال بالتنسيق مع شرطة دبي	هيئة تتمية المجتمع، هيئة المعرفة، هيئة الصحة، مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر، شرطة دبي	هيئة تتمية المجتمع، هيئة المعرفة، هيئة الصحة، مؤسسة الأوقاف وشؤون القصر، دائرة الشؤون الإسلامية	كل الجهات المحلية	هيئة تتمية المجت <i>م</i> ع

#### الجهة المقترحة للإشراف

اللجنة القطاعية للتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع هيئة تنمية المجتمع

# مع خالص الشكر..